

Distr.: General
24 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البندان ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال
التراعات التي طال أمدّها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى البيانات الأخيرة التي أدلى بها في الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة ممثلو جمهورية أرمينيا والتي تتنافى مع الالتزام المعلن لحكومة هذا البلد بالحل البناء والقائم على القانون الدولي للتراع بين أرمينيا وأذربيجان.

وهكذا، فقد ادعى الممثل الدائم لجمهورية أرمينيا لدى الأمم المتحدة في بيانه الذي أدلى به في الجلسة ٦٢١٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أن "تدخل أرمينيا (ومعناها عدوان أرمينيا على أذربيجان) قد منع التطهير العرقي الذي كانت أذربيجان تنفذه خلصة أثناء ٧٠ سنة من الحكم السوفياتي والذي كان يستهدف نحو كل أثر للأرمن من ديار آبائهم وأجدادهم". ويتضمن الخطاب الذي ألقته ممثلة أرمينيا في اجتماع عقده اللجنة الثالثة للجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مثالا آخرًا على تحريف مماثل ادعت فيه أن "الشعب في منطقة ناغورني كاراباخ يسعى إلى نيل حقه في تقرير المصير بطريقة سلمية وعن طريق التفاوض".



ولا تشذ هذه المزاعم التي تنم عن الاستخفاف عن التكهّنات المعتادة للمسؤولين الأرمن بشأن أصل الحرب العدوانية التي شنت ضد أذربيجان ومساوئها وعواقبها. ونحن ندرك تماما أن محاولات أرمينيا تضليل المجتمع الدولي يتمثل بالطبع الخطر منها في تحريف التصور المتعلق بجوهر المشكلة، وهي تشكل تهديدا خطيرا لآفاق التسوية السلمية، وتخلق انطبعا بمساندة ثقافة الإفلات من العقاب ومن ثم لا يمكن التغافل عن معالجتها.

ومن وجه الغرابة، على أقل تقدير، أن يغفل ممثلو الأرمن في صمت، خلال الحديث عن سياسة التطهير العرقي ضد الأرمن إبان فترة الحكم السوفياتي وتطالعاهم "السلمية"، الحقائق التي تشهد على نحو قاطع بنقيض ذلك، فقد نجحت أرمينيا بوجه خاص خلال فترة الحكم السوفياتي التي استمرت ٧٠ عاما في توسيع أراضيها، الأمر الذي حدث في معظمه على حساب الأراضي الأذربيجانية، واستخدمت في ذلك كل الوسائل الممكنة لطرد الأذربيجانيين من أراضيهم. ويكفي أن الأراضي الأرمينية خلال فترة الحكم السوفياتي، قد زادت مساحتها مما تراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ كلم مربع إلى ٢٩ ٨٠٠ كلم مربع.

وفي عشرينيات القرن الماضي، مُنح إقليم كاراباخ الجبلي (ناغورني كاراباخ) الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية ورُسمت حدوده الإدارية بطريقة تضمن أن يشكل السكان الأرمن أغلبية. وفي الوقت ذاته، حُرمت الطائفة الأذربيجانية العالية الكثافة المقيمة في أرمينيا بتعداد يزيد عن نصف مليون نسمة، من نفس الامتياز وكان يجري على الفور وبصورة قاسية ووحشية قمع أي محاولة لمجرد الحديث عن هذا الحق.

وبدلا من توجيه الاتهام إلى أذربيجان، يتعين على حكومة أرمينيا أن تدرك، أنه خلافا لما قامت به هي نفسها من تطهير إقليميها من السكان غير الأرمن وانفرادها بأنها دولة ذات عرق واحد، فإن أذربيجان قد حافظت على تنوعها العرقي إلى اليوم. بل إن أوجه التعصب العرقي العلني الذي يطغى على سياسات أرمينيا وممارساتها إنما يشكل دليلا على انعدام المصادقية بشكل واضح فيما تقدمه الجهات الرسمية في يريفان من تأكيدات على حسن نواياها.

وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا، خلافا للأهداف النبيلة لما يسمى "تدخلها"، تصدر في الوقت نفسه سلسلة من المزاعم التاريخية، تستهدف من ورائها تبرير سياسة التوسع الإقليمي (انظر مثلا الوثيقة A/63/781-S/2009/156، الفقرة ٢١ وما بعدها). وبعبارة أخرى، فإن من الواضح جدا أن الأعمال العسكرية التي تقوم بها أرمينيا ضد أذربيجان تهدف منذ البداية إلى الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإلى إجراء تغيير جذري في تكوينها الديموغرافي.

ويطال "النسيان" من الجانب الأرمني أيضا في كثير من الأحيان التسلسل الزمني للأحداث المتصلة ببداية المرحلة الراهنة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان. فالواقع أن العمليات القتالية الواسعة النطاق التي شنتها أرمينيا على أرض أذربيجان قد سبقتها هجمات في نهاية عام ١٩٨٧ استهدفت الأذربيجانيين في خانكندي (التي كانت تُسمى ستيبانكيرت إبان فترة الحكم السوفياتي) وأرمينيا، الأمر الذي أسفر عن سيل من اللاجئين والمشردين داخليا في صفوف الأذربيجانيين، بالإضافة إلى عدد من التصريحات والقرارات غير القانونية التي صدرت بهدف تأمين انفصال ناغورني كاراباخ من جانب واحد عن أذربيجان.

وُعيد تأكيد المطالبات بناغورني كاراباخ في نهاية الثمانينيات، بناء على تعليمات السلطات الأرمينية ومباركتها، جرى قسرا ترحيل من بقي من الأذربيجانيين الذين زاد تعدادهم عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من أرمينيا. ورافقت هذه العملية أعمال قتل وتعذيب وحالات اختفاء قسري وتدمير للممتلكات ونهب في كل أنحاء أرمينيا. وقد نفذت هذه الأعمال على نطاق واسع وبشكل منهجي. ففي خلال ثلاثة أيام فقط في الفترة الممتدة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وجرء المذابح التي ارتكبت في المدن الأرمينية غوغارك، وسبيتاك، وستيبانافان، لقي ٣٣ أذربيجانيا مصرعهم. وفي المجموع، قتل ٢١٦ أذربيجانيا في الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩، منهم أطفال ونساء ومسنون.

وفي نهاية عام ١٩٩١، ومطلع عام ١٩٩٢، دخل النزاع مرحلة عسكرية وبدأت أرمينيا عمليات قتالية على أرض أذربيجان. وشهدت تلك الفترة زيادة في الهجمات من حيث الحجم والكثافة والتواتر. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، تعرضت بلدة خوجالي في أذربيجان لاجتياح شائن وسكاتها لمجزرة لم يسبق لها مثيل. وفي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ قتل ٦١٣ مدنيا منهم ١٠٦ نساء و ٦٣ طفلا و ٧٠ مسنًا. وأصيب ١ ٠٠٠ شخص غيرهم بجروح وأُخذ ٢٧٥ كرهائن. وحتى اليوم، لا يزال ١٥٠ شخصا من خوجالي في عداد المفقودين. وتؤكد الحقائق أن المذبحة المتعمدة التي تعرض لها المدنيون في بلدة خوجالي في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ كانت موجهة بهدف إبادة جماعيا لمجرد أنهم أذربيجانيون.

ومجمل القول إن النزاع المسلح الدائر في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان قد أسفر عن احتلال ما يقرب من خمس أرض أذربيجان وجعل واحدا من بين كل ثمانية أشخاص تقريبا في البلد إما مشردا داخليا أو لاجئا، ولقي ٢٠ ٠٠٠ شخص مصرعهم، وأصيب ٥٠ ٠٠٠ شخص بجروح أو أصبحوا عاجزين، ولا يزال حوالي ٥ ٠٠٠ من مواطني أذربيجان في عداد المفقودين. وقد أصاب العدوان على أذربيجان المجال

الاجتماعي - الاقتصادي للبلد بأضرار بالغة وخلف عواقب كارثية على تراثها الثقافي في كل من الأراضي المحتلة وأرمينيا.

وقد استخدمت أرمينيا القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان وأنشأت فوقها كيانا انفصاليا تابعا بُني على أساس عرقي، يتوقف بقاءه على الدعم العسكري وغيره من أشكال الدعم الذي تقدمه له أرمينيا، وهو كيان ما زال العالم يرفض الاعتراف به.

ومن الغريب باعتبار ما ذكر أعلاه، أن يسمع المرء أن "الشعب في إقليم ناغورني كاراباخ يسعى لنيل حقه في تقرير المصير بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض". وينبغي التشديد بصورة خاصة على أن اللاجئين والمشردين داخليا الأذربيجانيين قد أُرغموا على الفرار لأن أرمينيا وقواتها العسكرية كان هدفها الواضح هو التطهير العرقي وترسيخ ثقافة أحادية العرق فوق الأراضي التي تستولي عليها. بل إن ما تعتبره أرمينيا "تدخلا لمنع التطهير العرقي" ينبغي أن يُفهم بداهة على أنه "تدخل للقيام بالتطهير العرقي".

وبناء عليه، فإن مطالبات أرمينيا بتطبيق مبدأ تقرير المصير تتنافى مع القانون الدولي ولا يمكن أن تستند إلى إطار من ذلك القانون، وإلا سيكون ذلك بمثابة قبول النتائج الناجمة عن انتهاك المعايير الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك بوجه خاص ما يمثل جريمة من أفدح الجرائم الدولية، فضلا عن انتهاك قاعدة حظر استعمال القوة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والمعلومات الواردة فيها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار بندي جدول الأعمال ١٤ و ١٨ لدورتها الرابعة والستين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) أغشين مهديف

السفير

الممثل الدائم